رؤية نظرية لمنهجية التقابل و التطابق

ا.د. الدكتور حميد جاعد محسن

مقدمة

ربما موضوع الإعلام و الصحافة خاصة من أكثر الموضوعات التي يتداولها الناس و يتعاملون معها بصورة دائمة و مستمرة. الى درجة دفعت الباحثين الى التساؤل, هل يمكن العيش بدون إعلام؟ هل يمكن تجاهل الصحيفة, الإذاعة, التلفزيون. أو الوسائل الأخرى؟

والجواب بسيط جدا, إنه يصعب على المجتمع المتحضر, أن يتجاوز المعلومة, أو يستغني عن تداولها, على المستوى الفردي أو الجماعي إلا أن التساؤل عن كيفية صنع الإعلام و عن الكيفية التي يحدد بها مضمونه ما زالت تحتاج الى خبرة إعلامية واسعة, و معرفة بالهيكل الإجتماعي و علاقاته و إلمام بالنظرية الإعلامية و أسسها.

كل ذلك دفع الباحثين و المنظرين في الإعلام الى تبع و دراسة الموضوعات الإعلامية و الغوص فيهاالى درجة كبيرة. و مع ضخامة الإنتاج الأدبي الإعلامي مازالت هناك موضوعات إعلامية عديدة بحاجة الى الدراسة البحث, و الكشف عن مكوناتها. من هنا تأتي أهمية هذا البحث كمساهمة اولية بسيطة في ميدان جديد من ميادين الإعلام لم يتم التطرق اليه من قبل.

المدخل:-

التقابل و التطابق هو عبارة عن منهج بحثي بسيط يستند الى فكرة واضحة تستمد فاعليتها من تلاقي الفكرة مع النشاط (الفعل) الإجتماعي في موقع معين و ظرف محدد. و هو إذا صح التعبير طريقة منهجية غير معقدة يمكن أن يستخدمها الباحث في مجالات علمية - إجتماعية - عده. لغرض التحقق من مشكلة البحث المعينة بالدراسة إضافة الى إمكانية قياس الفرضيات التي يهدف الباحث الى إختبارها في دراسته.

وهو يعتمد)أي منهج التقابل و التطابق) على تتبع عمليات التفاعل والإنعكاس, والتمثل بين الفكر الممارسة. و علاقة ذلك بالفعالية الإجتماعية و المشكلات الناجمة عنها. يستخلص نتائجها من خلال الوصف و إستنباط منطق الأشياء (الوقائع الإجتماعية) و مساراتها و صيغ الترابط و التفاعل بين مضمون الفكرة (موضوعة البحث) و الفعالية الإجتماعية (المعنية بالملاحظة) و الظواهر الإجتماعية (الناجمة عن الفعالية الإجتماعية). و يتركز المنهج المذكور على فرضية التقابل بين الفكرة و الممارسة كشرط التطابق بينهما. فإذا كان حاصل التقابل المذكور , وفقا لسياق شروط الواقع المادي - الإجتماعي و الظرف الموضوعي المحيط به. فإنه يصبح بالإمكان الحديث عن التطابق و من ثم إستخلاص النتائج المترتبة على تحول الفكرة ذاتها الى قوة مادية ملموسة , معبر عنها بواسطة الفعالية الإجتماعية. و في ضوء ذلك يمكن وصف و تحليل العلاقات بين عناصر الأنشطة الإجتماعية و الفكرية المختلفة لغرض إستخلاص النتائج و إثبات الفرضيات.

وفي سياق إختبار المنهج المذكور (أي التقابل و التطابق) أكدت النتائج إنه في مقدمة الأساليب البحثية العلمية التي تساعد على تتبع , ببساطة, نمط العلاقات الإجتماعية القائمة او التي تنشأ تحت ظروف موضوعية خاصة بين عناصر مختلفة و متباينة و تأثير كل منها في الأخر.

ولابد من القول ان المنهج المذكور ليس بديلا لمناهج اخرى ثبتت علميتها, و إنما هو, وفقا لمنطقه و بساطة التعامل به و معه يمثل أنسب الطرق البحثية التي يمكن الإستعانة بها كطريقة قياس عامة و تجريدية للتأكد من صحة النتائج البحثية و العلمية و إمكانية إختبارها

بسهولة و بساطة في حقول العلوم الإجتماعية و على الأخص في الحقول المعنية بالإنتاج الفكري و الثقافي.

الشكل (١)

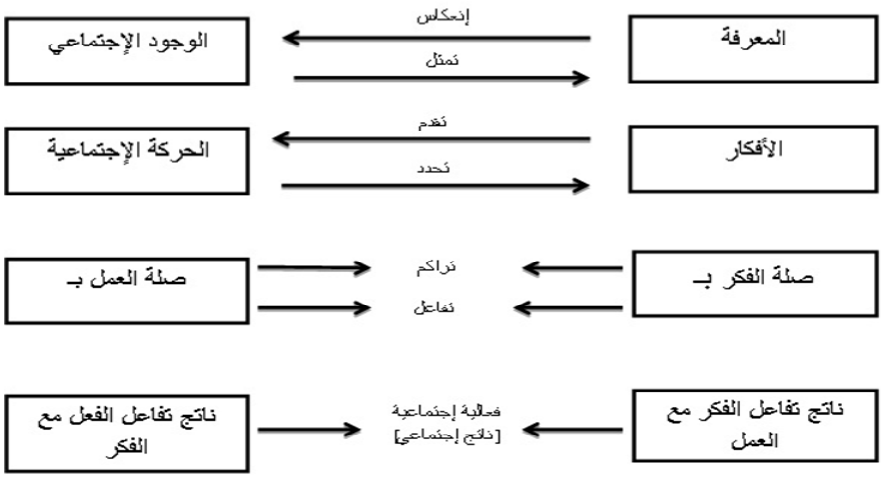

وبمعنى أخر, أن منهج التقابل و التطابق يمكن أن يستخدم ١) كأداة لتقييم موضوع دراسة , أو تقييم المناهج المستخدمةفي تقييم الموضوعات المعنية بالدراسة. ٢) و التأكد من مدى كفائتها في صياغة الفرضيات و قياسها. أي إنه منهج قياس فاعلية المناهج البحثية و قدرتها الميدانية (الإمبيريقية) لغرض إستخلاص النتائج العملية و العلمية الصحيحة. و بذلك فإنه يتقدم مرتبة على المناهج البحثية , على سبيل المثال, التي تصدت لدراسة «الديمقراطيات المطبقة» و الاصول و المرجعية النظرية (الأيديولوجية) و أصول فرضياتها. إنه ينطلق من صيغ التجريد العام لمضمون فكرة الديمقراطية بإعتبارها إنجاز إنساني حضاري نمت و ترعرعت ليس في رحم الأيديولوجيات المتعا قبى (المتصارعة) و إنما هي (أي الديمقراطية) أحد نتائج التطور الطبيعي التاريخي لمسار حركة و تطور الإنسان الإجتماعي و الفعالية الفكرية الإجتماعيةالمادية.

ان معيار موضوع البحث يتحل في منهج التقابل و التطابق الى اداة قياس منهجية فعالة في الحكم على النتائج الأولية و النتاج النهائية لاي بحث, و يحدد سياق التعامل مع كل عنصر من عناصره المستهدفة في الدراسة و التحليل, كما هو الحال في بحثنا هذا « التقابل و التطابق في المنطق الديمقراطي».

وزيادة في الإيضاح, يمكن الإشارة الى إنه, أي التقابل و التطابق: اولا, يمكن أن يعتمد كمنهج و اداة للتحليل. بفعل دينامية النموذج و مكونات الفعالية الأجتماعية التي انضجت الشروط الموضوعية لتطور فكر الإنسان عن نفسه و عن العالم المحيط به: أنظر نموذج رقم (١) المرفق مع البحث.

وبفعل بساطة تعامله مع الوقائع و كيفية دراسة تفاعلها مع الظواهر المعنية بالبحث. و ثانيا, يمكن أن يستخدم كأداة إختبار لنتائج البحوث المنجزة و التأكد من مدى صحتها من عدمه. وفوق هذا يمكن الإشارة الى إنه يصعب القبول او التعامل مع اي منهج في العلوم الإجتماعية على الأقل ان لم يتم إختباره ميدانيا (إمبريقيا) لدراسة ظواهر معينة او حل إشكاليات علمية و عملية ايا كانت بسيطة او معقدة. و إذا اخذنا الموضوع الذي نحن بصدده اي « التقابل و التطابق» كمثال للتطبيق في دراسة المنطق الديمقراطي وفقا للنموذج الذي اعتمدناه. نجد ان العملية الديمقراطية ترتكز الى خمسة عناصر اساسية, تلك هي: موضوعة الديمقراطية, القوى الديمقراطية, الممارسة الديمقراطية, و المواقف الديمقراطية, أما العنصر الخامس فإنه يتمثل في الإنسان ذاته. و العناصر المذكورة جميعا تتفاعل فيما بينها, تتطابق أحيانا و تتناقض في احيان اخرى (انظر شكل -١).

وقد اعتمد الانسان (بإعتباره محور العملية التاريخية - الإجتماعية) معيارا لضبط سلوك العناصر الأربعة و الحكم على القيم التي تمثلها , و بالتالي تقييم نتائج الممارسة الديمقراطية في مجتمع ما. و مع أن العناصر الأربعة تبدو و كأن كل منهما يمثل مرجعية للعنصر الأخر في الممارسة الديمقراطية. و لكن في حقيقة الأمر أن كل عنصر منهاا يمثل نسقا سلوكيا خاصا به. و وفقا لسياق و منطق نموذج التقابل و التطابق نجد أن العناصر المذكورة تبدو و كأنها تعمل وفق ألية ميكانيكية في مظهرها العام , و بألية جدلية في منطقها الخاص. و بمعنى أخر , إن الحديث عن الممارسة الديمقراطية الحقة يقودنا الى الحكم المباشر على وجود او تحقق الديمقراطية. و بالمقابل اذا تحدثنا ايضا عن تحقق الديمقراطية فإنه يقودنا للحكم على صحة الممارسة . و هكذا تبدو العلاقة في مظهرها العام وو كأنها تعمل وفق الية ميكانيكية صرفة. و لكن عندما تدقق في طبيعة العلاقات بين العناصر المذكورة الناجمة عن التفاعل بين كل عنصر و أخر, او بين العناصر جميعها, نجد ان العلاقات بينها تأخذ صيغ اخرى اي صيغ جدلية , كعلاقة الديمقراطية مع القوى في حالة تمثل كلاهما للأخر او العكس(انظر النموذج المركب).

وكما اشرنا يمثل التقابل و التطابق منهجية بسيطة, تستند الى فكرة واضحة تلك هي: تقابل فكرة ما مع واقعة إجتماعية و النتائج المترتبة على تفاعلهما. و وفقا لسياقات منطق النموذج في هذه الدراسة (شكل -) أن موضوعة الديمقراطية تكتسب قيمتها و صفتها عندما تتحول الى فصل إجتماعي (عبر المواقف التي تتخذها القوى الديمقراطية).

يتكون النموذج المعني من خمسة عناصر. اربعة منها ترتبط بعلاقات جدلية فيما بينها, و

في الوقت ذاته ترتبط العناصر المذكورة بعلاقات مع العنصر الخامس , الذي يمثل محور النموذج و معيار لتقييم فاعلية العناصر المذكورة تفاعلا و سلوكا وفق ميكانزم تراتبي , يكشف عن اهمية و قيمة كل عنصر عبر علاقيته مع الاخر سلبا او ايجابا.

إن تقابل عنصر الديمقراطية مع عنصر القوى المتبنية لها, و تمكن الأخير من إستيعاب موضوعه و التعبير عنه, فإنه يمكن الحديث عندئذ عن المواقف التي تتخذها هذه القوى كتعبير عن مضمون موضوعها(اي مضمون الديمقراطية) و العكس صحيح. و هذه العلاقة تقودنا بالضرورة الى اختبار عنصر الممارسة. فليس على سبيل المثال من الممكن اعتماد موقف ما , إذا كان لا يعبر عن ممارسة حقيقية للديمقراطية في نطاق الواقع الإجتماعي.

وبدون شك , فإن ناتج التقابل الإيجابي بين موضوعة الديمقراطية و القوى المتبنية لها تقود بالضرورة الى إقرار تطابق الممارسة مع المواقف التي تتخذها القوى الأخذة بها. و العكس صحيح ايضا, فإذا لم يكن ناتج التقابل ايجابيا, فإن ناتج التطابق سيكون -بديهيا- و بالضرورة سلبيا. فكما هو معلوم منهجيا, ليس بالضرورة ان يكون منطق الفرضية ايجابيا, بل ربما يكون العكس و هذا صحيح الى حد ما. لهذا يصعب الحديث عن حالة التطابق كشرط لحالة التقابل اذا فشلت القوى في تمثيل الديمقراطية الفاعلة (شكل -) و من ثم لن تكون هناك مواقف ايجابية او ممارسة ديمقراطية. و أن كلاهما (أي الممارسة و المواقف) بالنتيجة محكوم بعلاقة الموضوعة (أي الديمقراطية) مع اذاتها (اي القوى).

لذلك أن شرط التقابل و التطابق في النموذج الذي نحن بصدده قائم في الحقيقة على أساس العلاقات و النتائج التي تفرزها علاقات التفاعل بين عناصر كل من:

- الديمقراطية مع القوى و الممارسة.
- القوى مع الديمقراطية و مع المواقف.
- الممارسة مع المواقف و مع القوى.

و وفقا لهذا السياق, كما هو مبين في النموذج, أن كل عنصر محكوم في ثلاث علاقات جدلية و مباشرة. فإذا تمت عملية التقابل و التفاعل بين الديمقراطية و القوى المتبنية لها, فإن ناتج الممارسة سيكون إما إيجابيا أو سلبيا, أو بتعبير أخر تفاعل قسري او ديمقراطي.

واذا تمكنت القوى من تمثل الديمقراطية الفاعلة في حالة التقابل فإن المواقف و بالضرورة ستكون إيجابية أيضا. و إذا تجسد مضمون الديمقراطية في الممارسة فإن الناتج هو التطابق مع المواقف, و إذا استطاعت المواقف ان تعكس و تعبر عن حقيقة القوى فإن الناتج هو التطابق مع الممارسة.

فإذا حصل خلل في علاقة العناصر مع بعضها في النموذج سيؤثر هذا إن لم يعطل الديمقراطية كمشروع تاريخي لتنظيم العلاقات الإجتماعية و الإنسانية. و يزداد ذلك وضوحا في النموذج المركب المرفق مع النموذج الأساس. تمثل الديمقراطية, مثلا, يقابله ديمقراطية فاعلة و العكس صحيح. و ممارسة فاعلة تطابق مواقف ايجابية و العكس صحيح كذلك. و تبني مواقف ديمقراطية يشترط ديمقراطية حقيقية. و ديمقراطية غير فاعلة تقود الى المواقف اللا ديمقراطية.

ولغرض استكمال إختبار منهج التقابل و التطابق فقد تم تتبع العلاقة بين عناصر العملية

الديمقراطية عبر اطروحات الايديولوجيا و الموضوعية و الممارسة. و ذلك بقصد تحديد مواطن ضعف الديمقراطية كمضمون و تشخيص العناصر المعطلة لممارستها. فكثيرا ما نجد أن قوى متعددة ذات علاقة بالديمقراطية تتخلى عن مسؤوليتها في إتخاذ مواقف حازمة تجاه التجاوز او مصادره الديمقراطية كموضوعة و كممارسة. تخفيا وراء مبررات ايديولوجية او موضوعية دون تحديد الكيفية التي تتم بها المصادرة, او القوى التي تقف ورائها. و فيما اذا تمت مصادرة الديمقراطية بسبب عدم قدرة القوى ذاتها على تمثل الديمقراطية الفاعلة (انظر النموذج المركب). او بسبب ادعائها بأن مواقف القوى سلبية تجاه الممارسة الديمقراطية. او بسبب دعى أن الممارسة الديمقراطية تقيد فاعلية الإنسان, عبر إتاحة الفرصة أمام القوى اللاديمقراطية من ممارسة الديمقراطية لتعطيل المشروع التاريخي كما حدث في المعسكر الإشتراكي السابق او لاحقا في بعض البلدان العربية و غير العربية.

وهكذا, منهج التقابل و التطابق بسيط, و بديهي, و لكنه فعال في استقراء الواقع و إستنباط النتائج المترتبة على ممارسة الديمقراطية من عدمها. انه يقدم معايير واضحة للحكم على سلوك اي عنصر من عناصر العملية الديمقراطية.

طبيعة منهج التقابل والتطابق

هذا البحث جديد في موضوعه, و جديد في مادته. لم يسبق أن تطرق له الباحثون الإعلاميون, و لم تجر محاولات لدراسته وفق النمط الذي يعالج به في نطاق هذا البحث. أنه يهتم, ليس بمضمون الرسالة و عناصرها, و إنما يهتم و يركز على مدى تطابق الرسالة مع النشاطات الإجتماعية, ومدى قدرتها على التعبير عن مضمون الوقائع التي تهتم الجهود بمعرفة نتائجها. و هذا البحث مع حداثته, يبقى ليس إلا محاولة اولية قابلة للتطوير و التعديل إن توفرت المبررات الموضوعية لذلك.

فرضية البحث:-

بما إن الإعلام عامة, و الصحافة خاصة, قد أكتسبت شروطا علمية و عملية في النظرية و الممارسة, لذا اصبح بالإمكان البحث عن (قاعدة) (قانون عام) أسوة بالعلوم الأخرى, لقياس مدى تطابق الرسالة الإعلامية مع الوظائف المركزية (جمع, معالجة, و إعادة توزيع المعلومات) للإعلام و الحكم عليها فيما إذا كانت تملك قدرة التحريك الإجتماعي و الإستجابة للفعالية الإجتماعية و الإنسانية ام لا. لهذا نجد أن قاعدة التقابل و التطابق تمثل انجح اداة تمكن الصحفي و الإعلامي من بناء هيكل الرسالة الإعلامية و ضبط حركتها للتعبير إعلاميا عن مضمون و محتوى الرسالة ذاتها.

منهج البحث :-

منهجيا تم الإعتماد على تتبع عمليات التفاعل و الإنعكاس بين الفكر و الممارسة, و علاقة ذلك بالعمليات الإعلامية الثلاثة : جمع المعلومات, معالجة المعلومات, و إعادة توزيع تلك المعلومات . و من ثم الربط بين العمليات المذكورة و الفعاليات الإجتماعية و نتاج تلك الفعاليات و الوقائع. وقد إستخلصنا من خلال عمليتي الوصف و إستنباط منطق الأشياء و مساراتها صيغ الترابط

و التفاعل بين مضمون الفكرة الصحفية و النشاط الإجتماعي ممثلا بالوقائع و «فرضية» التقابل كشرط للتطابق بينهما (اي الفكرة و النشاط) في نقطتي الواقع المادي _ الإجتماعي و الظروف المحيطة به.

كما تم الأخذ بنظر الإعتبار المشكلات المنهجية التي يمكن ان تظهر خلال البحث و الدراسة, و خاصة تلك التي تتعلق بتحليل الفعالية الإجتماعية و من ثم الوقائع كمادة أساسية للعمل الصحفي و محورا لنشاطه. لهذا تناولنا علاقة الفكر بالواقع المادي, و مثم الفعالية الإجتماعية و حصيلة نتاجها « الواقع « إضافة الى طبيعة هذه الوقائع و إنعكاسها عبر مضمون الرسالة الإعلامية بصيغة خبر, مقالة, برنامج, فلم..... الخ

وقد قادنا ذلك الى إختبار مدى صحة مضمون الرسالة الإعلامية, بالرجوع الى الوقائع و الإستناد الى مضمونها, وفق منطق السبب و النتيجة Cause - effect , عبر وصف و تحليل العلاقات بين عناصرها. و جدنا ان قاعدة التقابل و التطابق من اكثر الأساليب العملية التي تساعد على تتبع نمط العلاقات و تأثير كل منها كناتج للفعالية الإجتماعية, محكومة بالممارسة, و الممارسة ذاتها تصبح عديمة الجدوى ان لم تتمثل الفكرة كإنعكاس لمضمون محتواها الفعلي.

إن هذه المنهجية, ربما ليست هي المنهجية المثلى للوصول الى حلول لمشكلات من هذا النوع. و لكنها انسب الطرق المنهجية التي تم الإستعانة بها لمعالجة مشكلة ايجاد طريقة قياس عامة و تجريدية في التأكد من صحة الرسالة الإعلامية او عكس ذلك, تلك هي قاعدة (قانون) التقابل و التطابق.

وإذا اخذنا في الإعتبار إعادة تركيب القاعدة المذكورة, اي التقابل و التطابق, وفق مقاييس التطور الحضاري و الإنساني للمجتمع. لذلك فإن صلة الفكر بالعمل تتحدد عبر صيغ التفاعل بين كليهما. و هكذا بالقدر الي يطور الفكر موضوع العمل, يطور العمل الفكرة و يغنيها بمفاهيم و وسائل جديدة. إن التفاعل, كتعبير عن الحركة الإجتماعية, و كإنعكاس لطبيعة العلاقات التي تحكم مفاهيم و قيم النشاط الإجتماعي, يمثل أرقى صيغ التطور و التقدم في الفكر و الأساليب و الوسائل المستخدمة في عصر ما.

إن الأفكار التسلطية و القسرية, غالبا ما كانت من أكثر المعوقات في تاريخ الإنسان القديم و الحديث لمسار التطور الحضاري في إتجاهه الصحيح, إضافة الى أن استبعاد التفاعل بين الفكر و العمل قد عطل في مراحل عديدة, إمكانية الإرتقاء بالفكر ذاته كواحد من أعظم نتاجات و ميزات الإنسان عن عالم الحيوان, الى جانب أن الفكر التسلطي لم يعطل حركة الفكر و حسب, و انما حول العمل ذاته الى صيغ ميكانيكية و روتينية رتيبة, و بتعبير أخر, أبطأ و حرف حركة المسار التاريخي للإنسان عن إتجاه الفكر التقدمي.

فالبحث في الإعلام, إذا, لا يمكن أن يتم خارج نطاق الفكر و الإطار الإجتماعي: حركتهما, أدائهما, مضمونهما, و من ثم النتائج المترتبة على ذلك, و كما يقال: في وسعنا و في اخر المطاف, أن نعتبر النقل المادي شكلا من أشكال الإتصال بالرغم من أن الإتصال بوجه عام هو نقل فكر, معلومات, و نقل موضوعات, و ليس نقلا ماديا.

الوقائع و قاعدة التقابل و التطابق

من هنا يمكن القول أن القاعدة التي نحن بصددها تعتمد بصورة أساسية على حقائق التصور الإعلامي ووظائفه الإجتماعية الستة, و كذلك تعتمد على الإعتبارات التي يؤكدها الإطار العام العملي للإعلام و عملياته الثلاث: جمع المعلومات, و إعادة توزيع المعلومات. و السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هنا: ما هو العنصر المشترك بين العمليات المذكورة, الجمع, المعالجة و التوزيع. و الجواب ببساطة يتوزع في شقين:

الأول سهل ومباشر, ذلك هو ان العنصر المشترك يتمثل بـ: ناتج و حصيلة الفعالية الإجتماعية social activity في زمان و مكان معين المسماة بالوقائع Facts . وبمعنى أخر, إن الواقعة هي العنصر الذي يمثل مركز و محور العمليات الثلاث, يربط بينها, و ينظم علاقاتها.

الثاني, يتسم بالتعقيد لصلته بصيغ التمركز و كيفية الربط و شكل تنظيم العلاقات بين الجمع و المعالجة و التوزيع. و يصبح أكثر تعقيدا إذا لم يؤخذ بنظر الإعتبار التأثير الذي يمكن أن تتركه العملية الإعلامية على الجمهور.

وكما هو معلوم لدى الإعلاميين, ليس هناك صيغ إعلامية ثابته في التعامل مع الوقائع يمكن تضمينها في الرسائل الإعلامية. أن مضمون الرسائل الإعلامية يتسم أحيانا بصيغ وصفية بحتة, و أحيانا بصيغ تقويمية و تحريضية في حالات اخرى, لغرض التعبئة و التوجيه و الترفيه. إضافة الى هذا, إن العلاقة بين المراحل الثلاث التي قيمها الإعلامي اثناء عملية الجمع و المعالجة و التوزيع للمعلومة ليست علاقة تجريدية, و إنما هي مشروطة و مقرونة بظروف ديمقراطية, و زمانية, و معايير ايديولوجية ايضا. فكما يبين الشكل (١) ان الأفكار و المعارف تتحدد بمستوى التطور الإجتماعي, و على الأخص قواه المنتجة و علاقاتها. فالتخلف و التقدم ليس له صيغ ثابتة, أو غير قابلة للتغير, و انما العكس هو الصحيح, و المعلومات التي يتناولها الإعلام تبدأ و تنتهي في دائرة الفعالية الإجتماعية, ليس بهدف الحفاظ على ثباتها, و إنما بهدف كشف حركتها و إتجاهاتها.

ومن ثم بيان امكانية مساهمة الإعلام في حركة التقدم بواسطة التعامل مع مستوى التطور الاجتماعي عبر الوقائع الإجتماعية و طرق تناولها في العرض و التحليل و التقييم. و القاعدة التي نحن بصددها لا تشذ عن ذلك, و انما هي تعتمد كليا في بنائها و إستخدامها على العلاقة الجدلية بين المعلومة و الفعالية الإجتماعية المتمثلة في الوقائع ذاتها ويبين شكل رقم (٢) هذه العلاقة و يعكسها بطريقة بسيطة و سهلة قابلة للفهم اولا, و أمكانية تحليلها و إرجاعها الى اصولها الفكرية و الإجتماعية ثانيا, كما موضح في الشكل رقم (١).

شروط التقابل و مرتكزات التطابق

إن فكرة قاعدة التقابل و التطابق في المجال الصحفي, التي نحن بصددها تعتمد بصورة اساسية على:

١- حقائق التصور الإجتماعي و وظائفه
٢- مسارات الكلمة و كيفية تحولها الى قوة مادية مؤثرة
٣- العلاقة الجدلية بين الفكر و الممارسة, و تأثير كل منهما الأخر

٤- عناصر العملية الإعلامية الثلاثة: الجمع, المعالجة, و إعادة التوزيع.
٥- النتائج المترتبة على العمل الإعلامي و الأثار التي يحدثها في البناء الايديولوجي و السلوكي.

تصف قاعدة التقابل و التطابق بالبساطة و تستند الى فكرة واضحة, و هي , تلاقي الفكرة Idea مع النشاط الإجتماعي Social activity و لربما النشاط الطبيعي في مكان ما, معين و محدد. أي وفقا للإطار النظري لهذا البحث الذي سبق و ان تعرضنا له, إن النشاط الفكري المعبر عنه بصيغة العمل الصحفي يكتسب قيمته و صفته فقط عندما يتفاعل مع النشاط الإجتماعي المادي, المعبر عنه بواسطة الوقائع المختلفة.

وبمعنى أخر أن الشرط الأساسي في هذه القاعدة هو تقابل كل من فكرة الصحفي مع النشاط الإنساني في المجال الإجتماعي, المحكوم بالواقع المادي و الظروف المحيطة به, أي غذا تقابلت فكرة الصحفي مع الواقعة و استطاعت استيعابها و التعبير عنها سلبا او ايجابا, فإنه يمكن الحديث عندئذ عن نتاج صحفي جيد, ملتزم, و معبرعن رغبة الجمهور المعني بالرسالة الإعلامية, و العكس صحيح, لا يمكن الأخذ بأي مفردة إعلامية (خبر , مقالة, تحقيق... الخ) لا تمت بصلة ما الى اي نشاط انساني او وقائع اجتماعية محدودة. فإن ناتج الحالة الأولى هي التطابق, و الحالة الثانية, العكس, أي عدم التطابق, بين مضمون الرسالة الإعلامية ومصالح المعنيين بها (الجمهور) و متى ما فقد الصحفي القدرة على استعياب الوقائع و التعبير عنها, فإنه يصعب عليه تحويل اي فكرة (رمز) الى قوة مادية مؤثرة وفاعلة فما قيمة النكتة ان لم تضحك الناس, اي التفاعل مع مضمونها. و ما قيمة الموسيقى ان لم تحرك احاسيسالناس و مشاعرهم. و ما اهمية الخبر و المقالة ان لم تثر اهتمام الناس بمحتواها. هذه الصيغ: التأثر, الإحساس, الضحك و الإهتمام, هي صيغ التفاعل المادي مع النتاج الإعلامي, أي تويل الافكار الى قوة مادية مشخصة. ان عناصر هذه القاعدة, اي التفاعل و التطابق, يمكن الإشارة اليها على النحو التالي:

أ- الفكرة: و هي المعلومات التي يمكتلكها الصحفي عن حقل عمله و عن المجال الذي يتعامل معه, و كذلك الخبرة الفنية المتراكمة.

ب- العمل/ النشاط: و هو مجموع الفعالية الإجتماعية و الوقائع الناجمة عنها.[ج- الظروف: وهي مجموع الشروط التي تحكم المشاط الإنساني و تحدد نطاق حركته في فترة زمنية معينة.

ج - الواقع الإجتماعي: و هو مجموع الشروط التي تحكم نمط العلاقات الاجتماعية. و القيم التي تحدد صيغ التفاعل بين الناس.

هـ - التطابق: اي تطابق مضمون الفكرة الصحفية مع مضمون الوقائع الإجتماعية و قدرة التعبير عنها.

ح- التحول: اي انتقال الفكرة من مرحلة التجريد بهيئة رموز الى مرحلة الفعل و التحقيق في صيغة انتاج مادي, اي تحول الفكرة الى قوة مادية مؤثرة. اي انتقالها الى فعل و نشاط انساني, فردي و جماعي. احيانا تظهر هذه الافعال بصيغ سلبية و احيانا ايجابية. فإن ذلك يعتمد في الاول و الخير على هدف اعلامي ذاته مت رسالته و رموزه التي تحملها.

ت - قوة مادية محسوسة: اي ظهور ناتج التحول في صيغة انتاج مادي محسوس, قناعة, منتوج معين , قيم التعاون و العمل المشترك, او التكافل الإجتماعي.

هكذا تحولت فكرة الطائرة سابقا الى قوة مادية محسوسة معبر عنها بالطائرة ذاتها, و كذلك فكرة السيارة, الجرار الزراعي, الة النسيج, الالات الموسيقية, جميع هذه الافكار تحولت على مر التاريخ الى قوة مادية ملموسة ممثلة بالالات و مضمون وظائفها. وهذه العناصرتعمل وفق الية ديناميكية, تعتمد التفاعل المتواصل بين الفكرة و الممارسة: الصحفي يعمل على رصد حركة الواقع الإجتماعي و صيغ العلاقات الانتاجية و ما يترتب عليها من نتائج تساعد حركة التقدم و التطور او العكسظو انه يمارس دوره القيادي في توجيه حركة التطور ذاتها و نقد السلبيات الى جانب تقييم الإيجابيات او تقديم البدائل عبر الحوار الديمقراطي على صفحات الصحف او بواسطة الإذاعة المسموعة او المرئية.

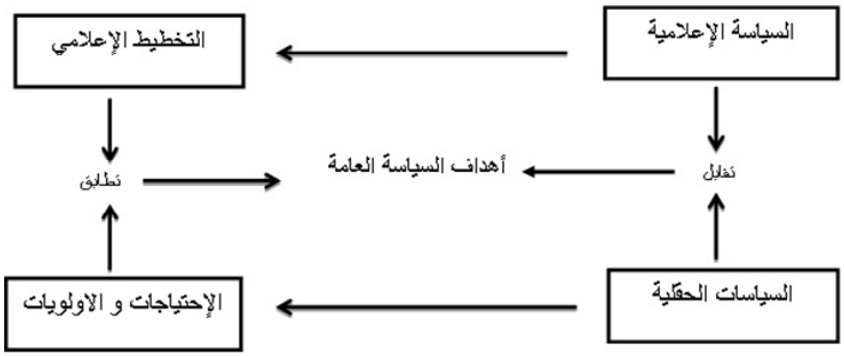

شكل رقم (١)

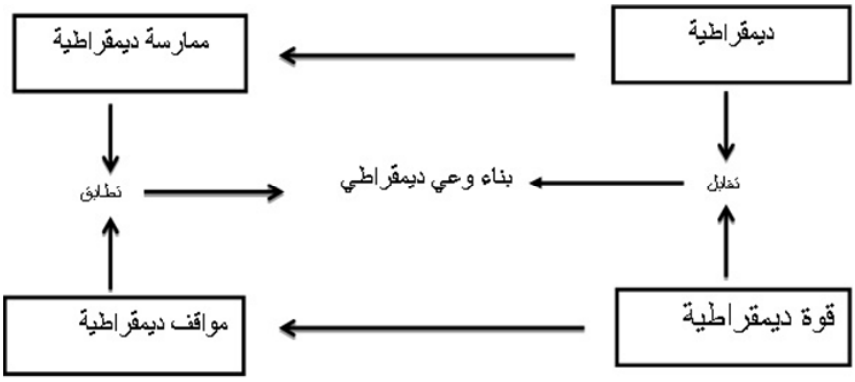

شكل رقم (٣)

المراجع

١-Davis B.Bobrow,Mass Communication and Special System, Public opinion, Vol.٣٨,No.٤,PP.٥٥١-٦٥.
٢-Denis Mequail, Communication Models, London,١٩٨١,PP.١٠-١١.
٣-فرانس فابر, الصحافة الإشتراكية, دمشق, ١٩, ١٤-٢١.
٤-John Middlton, Approaches to Communication Planning,Paris,١٩٨٠,PP.١١٤-١٢١
٥-روبرت ديمون, صناعة الصحافة, دار العلم للملايين, بيروت, ١٩٦٤, ص ٩٣.
٦-Len Masterman, Teaching The Media, London, ١٩٨٦,P.٢٠
٧-جورج كلاوس, لغة السياسة, ترجمة ميشيل كيلو, دمشق, ١٩٧٧, ص ٧.
٨-W. Phillips Davison and others,Mass Communication Research, New York,١٩٧٤,P.٥
٩-Cees J. Homelink. Is there Life after Information Revolotion, in Michael Traber, the myth of information Revolution Sage, London,١٩٨٦,P.٧.
١٠-Pirro Guiraud, Semology, London, ١٩٨٦,PP. ٨٢-٩٨
١١-Cees J. Homelink, op.Cit.,P.٨.
١٢-كالكوارث, البراكين, العواصف.... الخ
١٣-W.Philips Davison, and others,op,cit.
١٤-ريمون دويه, م.ذ.س,ص ١١٥.
١٥-E.D. Watt, Authority,London,١٩٨٢,P.٤٧
١٦-Elihu Katz, Uese of Mass Communication by the Individual, In,.W.Phillips Davison,op.cit.,P١٢
١٧-ريمون دويه, م.ذ.س.,ص ١١٥
١٨-W. Phillips Davison, o.cit.,P.٧٤
١٩-المقصود بها, تمركز المعلومة حول واقعة محددة دون غيرها.
٢٠-حميد جاعد محسن, التنمية و التخطيط الإعلامي في العراق, بغداد, ١٩٧٩
٢١-Tapio Voris, International flow of TV programmes, Unesco,France, ١٩٨٥,P.١٥
٢٢-John Middleton, methods of communication planning, Unesco, Paris, ١٩٨٠, P.
٢٣-Harold D.Lasswell, Policy and the Intelligence Function, In Daniel Lerner. Propaganda in War and Cisis, New York ,١٩٧١,PP.٥٧-٦٠
٢٤-ريمون دوية م.ذ. س, ص١١٤
٢٥-جورج كلاوس ٦ م.ذ.س.ص ٢٨-٣١
٢٦-مثلا, حدوث مواجهة بين دولتين و إحتمالات انفجار المعارك بينهما
٢٧-و لكن من الممكن ان يكون كاتب الرواية او الشاعر صحفيا
٢٨-فرانس فابر. الصحافة الإشتراكية. م.ذ.س, ص ١٤-١٩
٢٩-حميد جاعد محسن, التنمية و التخطيط الإعلامي في العراق, بغداد, ١٩٧٩

٣٠-تلك التي تشترط قبول الجمهور للرسالة الإعلامية و تعتمد تقييمه كأساس لخطط عملها في حقل نشر المعلومات, و النماذج Models المتعددة للتعرف على رضا الجمهور من عدمه و طرق الوصول اليه من عدمه و طرق الوصول اليه و نوع الوسائل المساعدة على ذلك.

٣١-ما زالت المعلقا مصدر الهام الشعراء و ما زال حاتم الطائي مصدر الهام الكرماء. و مازالت قواعد الدين الإسلامي تنظم سلوك و حياة الناس و تحكم علاقاتهم.

٣٢-Elihu Katz,op, cit,PP ٢٤-٢٥

٣٣-Graham Mindock and peter Golding, Capitalism, Communication and Class Relations, in Thomas Cwralt, Mass Communication and Society, London ,١٩٨٢, PP.١٢-٤٣

٣٤-جان ماري دومناك الدعاية السياسية, دمشق, ١٩٦٥, ص ٤١-٤٢

٣٥-حميد جاعد محسن, السياسية الإعلامية, نموذج علاقة السياسة بالتخطيط الإعلامي, قسم الإعلام, جامعة بغداد, ١٩٩٣.